

Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار الخامس - العدد الخامس عشر || تاريخ الإصدار 20-06-2026



تحديات التنمية في العالم الثالث التنمية السياسية في لبنان نموذجًا

Challenges of Development in the Third World: Political Development in Lebanon as a Model

مروى رضا جهمي

Marwa Reda Jahami

طالبة دكتوراة في إختصاص العلاقات الدولية والدبلوماسية - الجامعة الإسلامية

أستاذة في مديريةية التعليم العالي المهني والتقني

DOI: <https://doi.org/10.64355/agjhss51529>

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي (CC BY-NC-SA)

Clarivate | ProQuest

Ulrichsweb™



ISSN INTERNATIONAL STANDARD SERIAL NUMBER INTERNATIONAL CENTRE



معرفة e-Marefa



شبكة المعلومات العربية Shamaa Arab Educational Information Network

AskZad

ORCID Connecting Research and Researchers

INTERNATIONAL Scientific Indexing

CC creative commons

المخلص:

تناولت هذه الدراسة إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية واستقرار النظام السياسي في لبنان، من خلال تحليل نظري وواقعي لمفهوم التنمية السياسية ومظاهر التخلف السياسي في دول العالم الثالث، ثم إسقاط ذلك على الحالة اللبنانية بوصفها نموذجاً إشكالياً. وقد بينت الدراسة أن التنمية السياسية، رغم أهميتها في بناء الأنظمة السياسية الحديثة وتعزيز الاستقرار، لم تنجح في لبنان في أداء هذا الدور بسبب ثوابت بنيوية راسخة، أبرزها الطائفية السياسية، والنظام التوافقي القائم على المحاصصة، وضعف المؤسسات السياسية.

كما أظهرت الدراسة أن النخب السياسية لعبت دوراً مركزياً في إعادة إنتاج الأزمة من خلال مقاومة الإصلاحات المؤسسية وتوظيف الخطاب الطائفي، في ظل تدخلات خارجية عمقت الانقسامات الداخلية وأضعفت القرار السيادي. وقد انعكس ذلك في أزمة شرعية متعددة الأبعاد طالت الأداء والمؤسسات والتمثيل السياسي، وأدت إلى تراجع الثقة الشعبية بالدولة وتعاقد الأزمات السياسية والاقتصادية. وتخلص الدراسة إلى أن فشل التنمية السياسية في لبنان جعل الاستقرار السياسي هشاً ومؤقتاً، وأن تجاوز هذا الواقع يتطلب إصلاحات بنيوية شاملة تعيد الاعتبار للمواطنة وسيادة القانون، وتؤسس لمسار تنموي سياسي قادر على تحقيق الاستقرار المستدام.

الكلمات المفتاحية: التنمية السياسية، الاستقرار السياسي، النظام الطائفي اللبناني، دول العالم الثالث.

Abstract:

This study examines the problematic relationship between political development and the stability of the political system in Lebanon. It does so through a theoretical and empirical analysis of the concept of political development and the manifestations of political underdevelopment in Third World countries, then applies this analysis to the Lebanese case as a problematic model. The study demonstrates that political development, despite its importance in building modern political systems and promoting stability, has failed to fulfill this role in Lebanon due to deeply entrenched structural factors, most notably political sectarianism, the power-sharing system based on quotas, and the weakness of political institutions.

The study also shows that political elites have played a central role in perpetuating the crisis by resisting institutional reforms and employing sectarian rhetoric, amidst external interventions that have deepened internal divisions and weakened sovereign decision-making. This has resulted in a multifaceted crisis of legitimacy affecting performance, institutions, and political representation, leading to a decline in public trust in the state and an escalation of political and economic crises. The study concludes that the failure of political development in Lebanon has made political stability fragile and temporary, and that overcoming this reality requires comprehensive structural reforms that restore respect for citizenship and the rule of law, and establish a political development path capable of achieving sustainable stability.

Keywords: Political Development, Political Stability, Lebanese Sectarian System, Third World Countries.

المقدمة

التنمية السياسية هي عملية تطوير النظام السياسي وقدرته على التكيف مع مطالب المجتمع لتحقيق الاستقرار والعدالة والمشاركة، وهي ضرورية لضمان استمرارية النظام واستدامته، حيث يرتبط غيابها بالصراعات، بينما الاستقرار السياسي الحقيقي يكمن في قدرة النظام على بناء مؤسسات عادلة وفعالة تُرضي المواطنين، مما يجعلهما وجهين لعملة واحدة في بناء الدول والمجتمعات المتقدمة والمستقرة، كما أن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب هذا الاستقرار السياسي، وفقاً لمصادر تحليلية. التنمية السياسية: المفهوم والأهداف تعريف: عملية تغيير شاملة تهدف إلى بناء نظام سياسي حديث وقادر على الاستجابة للمتطلبات المتزايدة للمجتمع عبر آليات ديمقراطية، مع التركيز على العدل والمساواة والمواطنة والمشاركة.

1. أهمية الموضوع

تتبع أهمية هذا الموضوع من كونه يتناول إشكالية مركزية في واقع الدول النامية عموماً، ولبنان خصوصاً، تتمثل في فشل التنمية السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي. كما تكتسب الدراسة أهميتها من سعيها إلى تحليل الأسباب البنيوية والسياسية التي تعيق بناء دولة مستقرة وقادرة على الاستجابة لمطالب المجتمع، إضافة إلى إبراز دور الطائفية السياسية والنخب الحاكمة والعامل الخارجي في تكريس الأزمات. وتساهم هذه الدراسة في إثراء النقاش الأكاديمي حول حدود النماذج التوافقية في المجتمعات المنقسمة، وإمكانية تجاوزها نحو صيغ أكثر استدامة.

2. أسباب اختيار الموضوع

جاء اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب، أبرزها:

الأهمية العلمية لمفهوم التنمية السياسية ودوره في تفسير الاستقرار أو عدم الاستقرار في الأنظمة السياسية. خصوصية الحالة اللبنانية بوصفها نموذجاً يجمع بين التعددية السياسية والهشاشة البنيوية. تزايد الأزمات السياسية والاقتصادية في لبنان، وما رافقها من تراجع الثقة الشعبية بالدولة ومؤسساتها. الرغبة في فهم أسباب تعثر الإصلاح السياسي، رغم تكرار المبادرات والشعارات الإصلاحية.

3. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- __ توضيح مفهوم التنمية السياسية وأبعاده النظرية.
- __ تحليل مظاهر التخلف السياسي في دول العالم الثالث.
- __ دراسة العلاقة بين التنمية السياسية واستقرار النظام السياسي في لبنان.
- __ الكشف عن العوامل البنيوية والسياسية التي أعاققت تحقيق تنمية سياسية فاعلة في لبنان.
- __ إبراز مآلات أزمة الشرعية وانعكاساتها على الاستقرار السياسي.

4. إشكالية الدراسة

تنطلق الدراسة من إشكالية رئيسية مفادها:

إلى أي مدى أسهمت التنمية السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي في لبنان، ولماذا فشلت في التحول إلى مسار إصلاحي مستدام؟

الأسئلة الفرعية

- __ ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من الأسئلة الفرعية، من بينها:
- __ ما المقصود بالتنمية السياسية، وما علاقتها بالاستقرار السياسي؟
- __ ما مظاهر التخلف السياسي في دول العالم الثالث؟
- __ كيف تشكل النظام السياسي اللبناني، وما طبيعة بنيته الطائفية؟
- __ ما دور النظام التوافقي والنخب السياسية في تعثر التنمية السياسية؟
- __ كيف أسهم العامل الخارجي في إضعاف الاستقرار السياسي اللبناني؟
- __ ما أبعاد أزمة الشرعية في النظام السياسي اللبناني؟

5. الدراسات السابقة

حظي موضوع النظام السياسي اللبناني والتنمية السياسية باهتمام واسع في الأدبيات العربية والأجنبية، حيث سعت العديد من الدراسات إلى تحليل البنية الطائفية للنظام، وحدود الإصلاح السياسي، وعلاقة ذلك بالاستقرار السياسي. وفيما يلي عرض موسّع لأبرز الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث:

الدراسة الأولى: نزيه رعد (1999)، النظام الدستوري والسياسي في لبنان

تُعد هذه الدراسة من الأعمال المرجعية المهمة في تحليل نشأة وتطور النظام السياسي اللبناني، حيث ركّز المؤلف على الإطار الدستوري والمؤسستي للدولة اللبنانية منذ مرحلة الانتداب الفرنسي وصولاً إلى مرحلة ما بعد اتفاق الطائف. ويبيّن رعد أن النظام السياسي اللبناني قام على تسوية طائفية كرّست المحاصصة في توزيع السلطة، ما أدى إلى إضعاف مبدأ المواطنة وتعطيل مبدأ الفصل بين السلطات. كما خلصت الدراسة إلى أن الطائفية السياسية شكّلت عائقاً بنوياً أمام تطور مؤسسات الدولة وتحقيق تنمية سياسية حقيقية، إذ تحولت المؤسسات إلى أدوات تمثيل فئوي أكثر منها مؤسسات دولة. وتلتقي هذه الدراسة مع موضوع البحث في تأكيدها أن الخلل البنوي في النظام السياسي اللبناني يمثل سبباً رئيسياً في هشاشة الاستقرار السياسي.

الدراسة الثانية: نجيب عيسى (2016) اقتصاد لبنان السياسي وإعاقبة التنمية

تناولت هذه الدراسة العلاقة الجدلية بين النظام السياسي الطائفي والبنية الاقتصادية في لبنان، مع التركيز على دور الاقتصاد الريعي والطائفية السياسية في تعطيل التنمية الشاملة. وأوضح عيسى أن النخب السياسية اللبنانية نجحت في توظيف النظام الطائفي لخدمة مصالحها الاقتصادية، ما أدى إلى سوء توزيع الموارد، وتفاقم التفاوت الاجتماعي، وغياب العدالة التنموية. كما ربطت الدراسة بين ضعف التنمية الاقتصادية وتعثر التنمية السياسية، مؤكدة أن الاستقرار السياسي في لبنان ظل هشاً لأنه قائم على توازنات فئوية لا على عقد اجتماعي جامع. وتُفيد هذه الدراسة البحث الحالي في إبراز الترابط بين أزمة التوزيع وأزمة الشرعية في تفسير فشل التنمية السياسية.

الدراسة الثالثة: غابرييل أموند وسيدني فريب (1963) الثقافة المدنية

تُعد هذه الدراسة من الكلاسيكيات في تحليل العلاقة بين الثقافة السياسية واستقرار الأنظمة السياسية. وقد أكد الباحثان أن نجاح التنمية السياسية يتطلب ثقافة سياسية داعمة للمشاركة والمساءلة والثقة بالمؤسسات. ومن خلال إسقاط هذه الأطروحة على الحالة اللبنانية، يمكن ملاحظة أن هيمنة الثقافة الطائفية والولاءات الأولية حالت دون نشوء ثقافة مدنية وطنية جامعة، ما أسهم في إضعاف المشاركة السياسية الفاعلة وتقويض الاستقرار السياسي. وتساعد هذه الدراسة في الإطار النظري للبحث، من خلال ربط فشل التنمية السياسية بضعف الثقافة السياسية الوطنية.

موقع الدراسة الحالية بين الدراسات السابقة

تتميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بتركيزها على العلاقة التفاعلية بين التنمية السياسية واستقرار النظام السياسي في لبنان، من خلال مقارنة شمولية تجمع بين التحليل البنوي للنظام الطائفي، ودور النخب السياسية، وتأثير العامل الخارجي، وأزمة الشرعية. كما تسعى إلى إبراز كيف أسهم فشل التنمية السياسية في تعميق هشاشة الاستقرار، وليس العكس فقط، وهو ما يمنح الدراسة بعداً تحليلياً تكاملياً يثري الأدبيات القائمة.

الفرع الأول: التنمية السياسية في العالم الثالث

بعد مرور عدة عقود من تطبيق خطط التنمية التي يفرضها البنك الدولي أو المنظمات المانحة والإنمائية الدولية، أثار استمرار تدنى مستويات التنمية في دول العالم الثالث حفيظة الباحثين، فقد ظلت دول العالم الثاني تعاني من تعاني من الأزمات المتتالية، بل ربما تراجعت مستويات التنمية السياسية، وقد أطلق على هذه الظاهرة وصف "التخلف" والذي يشير إلى قصور أداء الدولة في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، وهو ما يعنى أن هذه الدول تواجه تحدياً في تحقيق التنمية السياسية من أجل الانتقال من التخلف إلى التقدم¹.

يشير مفهوم التخلف إلى عدة معاني، منها تدنى مستوي الاستفادة من القدرة الإنتاجية المتاحة للدولة أو التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتقدمة، ويعود ذلك إلى المقاومة الشديدة التي تبديها المؤسسات الاجتماعية أو الرسمية لمحاولة استخدام هذه الأساليب. وهو يشير أيضاً إلى معنى ضعف الأداء الاقتصادي للدولة غير المتقدمة أو التي لا تتبنى النموذج الاقتصادي الغربي القائم على الرأسمالية، وهو بذلك يحيل أسباب التخلف إلى عدم تطبيق النموذج الرأسمالي في التنمية المستقلة لتحقيق المخطط التنموي².

وهناك شبه إجماع بين الاقتصاديين في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وحتى البعض في أوروبا، حول تحديد استحالة تطبيق نموذج التنمية المستقلة الذي يرتبط بالتطور الرأسمالي، في ظل النظام الاقتصادي العالمي السائد، وأن كثير من الدول التي حاولت تطبيقه لم تحقق إلا مزيداً من

¹ - مبروك ساحلي، أزمة الدولة والتنمية السياسية في الوطن العربي، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2010، ص52.

² سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج: دراسة مقارنة في أقطار مختلفة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ط2، ص38.

التخلف بدلا من تحقيق التنمية³. في حين أكد آخرون ضرورة أن تأخذ الدول النامية بأسس التطور الرأسمالي والاستفادة من التطور التكنولوجي في البلدان الرأسمالية المتقدمة وأن تعمل ضمن النظام الدولي ولاقتصاد العالمي، والتي عدوها من ضروريات التنمية وأسسها.

ومن معاني التخلف أيضاً أنه يشير إلى حالة الفقر التي تعيشها الدول المتخلفة، والتي تتصف بعدم قدرتها على توفير الحد الأدنى من الرفاهية المادية لمعظم السكان، أو الخدمات الأساسية. وقد تشير كذلك إلى نقص المعارف العامة وافتقار المجتمع إلى المهارات والكفاءة البشرية اللازمة لتنفيذ عمليات التنمية، حيث يفترض توفير هذه الكوادر البشرية الكفؤة أن يكون التغيير الإداري المقصود يحرر الدولة من التبعية والاستغلال الخارجي، وما يرتبط بها من فرض الجهل والمرض والفقر⁴.

ويمكن القول إن ظاهرة التخلف هي تعبير عن التحديات التي تواجه الدول النامية في سعيها لتحقيق التنمية السياسية، ودليل على تعقيد واتساع المجالات التي يجب العمل فيها⁵، خاصة أن دول العالم الثالث تواجه أزمات عديدة، ينبغي عليها أولاً أن تسعى إلى تجاوزها، وهذه الأزمات تتحدد في:

أولاً: أزمة الهوية:

تتمثل أزمة الهوية في دول العالم الثالث في تغليب ولاء الفرد لجماعته العرقية أو الطائفية أو الأولية على ولائه للدولة، مما يؤدي إلى غياب مفهوم المواطنة وضعف الشعور بالانتماء إلى الشعب الواحد والمصير المشترك. وقد اعتبر لوسيان باي هذه الأزمة جوهر التخلف السياسي، لأنها تكرس الانقسام داخل المجتمع وتعيق اندماج أفرادها في هوية وطنية جامعة⁶. وينتج عن ذلك غياب الولاء السياسي الموحد، وانتشار الصراعات الداخلية والحروب الأهلية، خاصة في ظل التعدد العرقي والديني واللغوي، والحدود المصطنعة التي رسمها الاستعمار، إضافة إلى النزعات الانفصالية لبعض الأقليات.

وترتبط أزمة الهوية أيضاً بالتخلف الحضاري والاقتصادي والاجتماعي، حيث يؤدي فشل النظام السياسي في تلبية مطالب المواطنين إلى فقدان الثقة فيه وتعميق ضعف الانتماء الوطني. كما يسهم التفاوت الطبقي واحتكار السلطة والثروة من قبل أقلية، مع تهميش الأغلبية وغياب الطبقة الوسطى، في تهديد الهوية القومية. ويضاف إلى ذلك دعوات بعض المتقنين للتخلي عن القيم الثقافية والدينية المحلية وتقليد الغرب، مما يضعف الثقة بالذات الحضارية ويزيد حدة الأزمة، وهو ما ينعكس سلباً على الاستقرار الداخلي والتنمية والتكامل السياسي داخل المجتمع⁷.

ثانياً: أزمة الشرعية:

تعد أزمة الشرعية من أبرز مظاهر التخلف السياسي في دول العالم الثالث، إذ تقوم الشرعية في جوهرها على رضا المحكومين عن الحاكم وتسليمهم له بالسلطة طواعية. وتتحقق هذه الشرعية من خلال عنصرين أساسيين: السيطرة المتمثلة في احتكار استخدام الإكراه عند الضرورة، والفاعلية التي تعني نفاذ قرارات السلطة. ويرتبط التخلف السياسي بغياب هذا الرضا، حيث ترفض أغلبية المجتمع الاعتراف بشرعية النظام الحاكم أو تمكينه من ممارسة سلطته، وهو ما يضعف الاستقرار السياسي. وفي التراث العربي، يُعد مفهوم البيعة تعبيراً قريباً من الشرعية، بوصفه عقد طاعة قائم على الرضا والالتزام.

تنشأ أزمة الشرعية عندما تفشل القيادة السياسية في كسب رضا المحكومين أو تلبية مطالبهم، رغم استمرارها في الحكم، مما يؤدي إلى رفض مخرجاتها السياسية. كما تظهر الأزمة في ضعف شرعية المؤسسات الرسمية بسبب طرق تشكيلها غير الدستورية، أو اختلالات داخل الطبقة الحاكمة، أو ارتباطها بالإرث الاستعماري. وفي كثير من دول العالم الثالث، تعتمد السلطة على الإكراه والعنف للبقاء، وهو ما يدفع المحكومين للاعتقاد بأن تداول السلطة لا يتم إلا بالقوة، الأمر الذي يفضي إلى عدم الاستقرار السياسي ويعرقل عملية التنمية السياسية⁸.

ثالثاً: أزمة المشاركة:

تعني المشاركة السياسية حق المواطن في الإسهام في صنع القرارات السياسية أو مراقبتها وإبداء الرأي في السياسات العامة عبر الوسائل المشروعة، وقد عُرفت بمسميات متعددة مثل المشاركة الشعبية أو الجماهيرية أو المجتمعية، وكلها تعكس مفهومها الواسع غير المقصور على فئة أو نشاط محدد. وباعتبارها أحد مؤشرات التنمية السياسية، فإن ضعفها أو غيابها يدل على خلل في هذه التنمية، وهو ما يظهر بوضوح في دول العالم الثالث نتيجة ميل النخب الحاكمة إلى احتكار السلطة وفرض قيود على مشاركة الجماهير، ورفض التعددية الحزبية أو وجود مجتمع مدني فاعل، ما أدى

³ عبد الله عبد الكريم سالم، رؤية أكاديمية لمفهوم التنمية المستقلة، وإمكانية تحقيقها في العالم العربي في ظل العولمة (مصر: المؤتمر العربي الخامس في الإدارة: الإبداع والتجديد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 24-29 نوفمبر 2004، ص10).

⁴ إبراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة، البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، (بيروت: مؤتمر مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية، المعهد العربي للتخطيط، 20-21 مارس 2006، ص36).

⁵ إبراهيم راشد محمود سعيد، الأسس الإسلامية للتنمية السياسية: الشورى كنموذج، مرجع سابق، ص27.

⁶ أحمد وهيان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، بيروت، دار النهضة العربية، 1985، ص20.

⁷ عائشة عباس، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2012، ص33.

⁸ نوال الحربي، أزمة الشرعية في الجزائر 1962-2006، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص13.

إلى نظم الحزب الواحد واستخدام القمع والعنف، ونشوء حالة من النفور السياسي والسلبية والاعتراب لدى المواطنين⁹. تتجلى أزمة المشاركة السياسية أيضاً في طبيعة النظام السياسي، حيث تغلق النظم غير الديمقراطية المجال العام أمام الجماهير، على عكس النظم الديمقراطية التي تتيح المشاركة عبر الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني. كما تسهم عوامل اجتماعية واقتصادية في تعميق الأزمة، مثل ارتفاع معدلات الأمية والجهل، وضعف التنشئة السياسية، وانتشار الفقر وسوء توزيع الثروة، ما يجعل المشاركة السياسية في نظر الأغلبية الفقيرة ترفاً لا أولوية. ونتيجة لذلك، تعاني دول العالم الثالث من تدني مستويات المشاركة السياسية وضعف قنوات الاتصال بين السلطة والمحكومين مقارنة بالديمقراطيات الراسخة¹⁰.

رابعاً: أزمة التغلغل:

يقصد بالتغلغل قدرة الحكومة المركزية على التواجد الفعال في جميع أرجاء الإقليم وممارسة سيادتها من خلال إنفاذ القوانين والسياسات المختلفة، سواء بالاعتماد على الإكراه المادي أو على رضا المحكومين. ويُقاس ذلك بقدرة الدولة على فرض الانضباط وجباية الضرائب والتجنيد وتطبيق سياسات الرفاه والمشاركة العامة، إضافة إلى مدى قبول المواطنين لهذه القوانين دون الحاجة لاستخدام القوة. ويسهم التغلغل الفعال في تحقيق الاستقرار السياسي، غير أن كثيراً من دول العالم الثالث تعاني أزمة حقيقية في هذا المجال، حيث تعجز الحكومة عن بسط سيطرتها على كامل الإقليم بسبب عوامل جغرافية كاتساع المساحة وصعوبة التضاريس أو التكوين الجغرافي للجزر، أو بسبب التعدد القومي والعرقي، كما هو الحال في بعض الدول التي تشهد نزاعات انفصالية، الأمر الذي يربط أزمة التغلغل بأزمته الشرعية والهوية ويعمق مظاهر التخلف السياسي¹¹.

ولا تقتصر أزمة التغلغل على الدول المتخلفة، إذ تظهر أيضاً في بعض الدول المتقدمة نتيجة عوامل عرقية أو سياسية، مثل أزمة إقليم كيبك في كندا، أو إقليم الباسك في إسبانيا، أو أيرلندا الشمالية في بريطانيا. وفي بعض التفسيرات تُعزى هذه الأزمة إلى خلل في إدارة الدولة، يتمثل في ضعف كفاءة الجهاز الإداري وعدم قدرته على الوصول إلى مختلف فئات المجتمع وأقاليمه بفاعلية، وهو ما يحد من قدرة الحكومة على ممارسة وظائفها وتحقيق الاستقرار السياسي المنشود¹².

خامساً: أزمة التوزيع:

ترتبط أزمة التوزيع بقدرة النظام السياسي على توزيع الموارد والخدمات بعدالة بين أفراد المجتمع، غير أن معظم دول العالم الثالث تعاني حرماناً اقتصادياً ناتجاً إما عن ندرة الموارد أو سوء إدارتها وتوزيعها من قبل السلطة الحاكمة. ويظهر ذلك في استئثار أقلية مسيطرة بالنصيب الأكبر من الثروات، مقابل معاناة الأغلبية من الفقر والتهميش، مما يؤدي إلى اختلال طبقي حاد داخل المجتمع. ويهدد هذا الوضع الاستقرار السياسي، إذ يؤدي صراعاً طبقياً تسعى فيه الفئات المهمشة إلى تغيير بنية السلطة وإعادة صياغة قواعد توزيع الموارد، كما تجسد ذلك تاريخياً في الثورة الفرنسية والثورة البلشفية، حيث كان التفاوت الاقتصادي محركاً أساسياً للحراك السياسي¹³.

ولا تقتصر أزمة التوزيع على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل تمتد إلى المجالين الاجتماعي والسياسي، نتيجة عجز الدولة عن توزيع عوائد وأعباء التنمية بصورة متوازنة. كما تتشابه هذه الأزمة مع عدم الاستقرار السياسي وتفشي الفساد، الذي يتمثل في توظيف السلطة لتحقيق مصالح خاصة والتعامل مع المال العام باعتباره ملكية للطبقة الحاكمة. ويؤدي سوء التوزيع إلى تصاعد مطالب جماهيرية ذات أبعاد سياسية، مثل الدعوة إلى المساواة والعدالة وحقوق الإنسان، الأمر الذي يعمق التفاوت الطبقي ويزيد معدلات الفقر، ويجعل أزمة التوزيع إحدى السمات البارزة للتخلف السياسي في دول العالم الثالث¹⁴.

سادساً: أزمة الاندماج:

يقصد بالاندماج قدرة النظام السياسي على تنظيم ودمج الوحدات الوطنية بمختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والعرقية في إطار وطني واحد منسجم، بما يعزز التكامل السياسي والوحدة الوطنية. وكلما نجحت السلطة في الاندماج مع المواطنين وتحقيق التفاعل الإيجابي بينهم، تحسن أداء النظام السياسي، بينما تنشأ أزمة الاندماج عندما يفشل النظام في استيعاب مكونات المجتمع المختلفة والتعامل معها كشبكة مترابطة من العلاقات. ويرى لوسيان باي أن أزمة الاندماج تعكس خللاً أعمق في النظام السياسي، وترتبط بأزمات أخرى مثل التوزيع والتغلغل، حيث تغذي هذه الأزمات بعضها بعضاً¹⁵.

⁹ بوبكر جميلي، الشباب والمشاركة السياسية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، (الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري - قسنطينة، 2010)، ص55.
¹⁰ أحمد وهيان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، مرجع سابق، ص40.

¹¹ المرجع السابق، ص59: 62.

¹² عائشة عباش، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي، مرجع سابق، ص34.

¹³ أحمد وهيان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، مرجع سابق، ص63.

¹⁴ عبد الكريم، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية في الجزائر، مرجع سابق، ص74.

¹⁵ عائشة عباش، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي، مرجع سابق، ص36.

وبوجه عام، يُنظر إلى التخلف السياسي بوصفه ظاهرة مركبة ومتعددة الأسباب، تعاني منها دول العالم الثالث نتيجة تداخل أزمات التنمية السياسية وتشابكها. ولا يمكن تحقيق تنمية سياسية حقيقية دون معالجة هذه الأزمات بجديّة وبمشاركة جميع فئات المجتمع، بما يعزز الاستقرار السياسي ويقوي الثقة بين الحاكم والمحكوم. ويؤكد ذلك تصور غابرييل أmond للموند للنظام السياسي بوصفه منظومة تفاعلات تقوم بوظائف التوحيد والتكيف وحماية المجتمع، مستخدمة الإكراه أو التهديد به عند الضرورة، الأمر الذي يجعل النظام السياسي محورياً أساسياً في عملية التنمية السياسية والاستقرار¹⁶.

الفرع الثاني: التنمية السياسية وأزمة استقرار النظام السياسي في لبنان

يمثل لبنان حالة إشكالية ومعقدة في دراسة العلاقة بين التنمية السياسية واستقرار النظام السياسي، إذ يجمع في بنيته بين مظاهر تعددية سياسية وحرية عامة نسبية، مثل حرية التعبير وتعدد الأحزاب ووجود تداول شكلي للسلطة، وبين هشاشة بنوية عميقة تطل أسس الدولة نفسها. فعلى الرغم من توفر بعض مقومات التنمية السياسية من حيث المشاركة والتعددية، إلا أن هذه المقومات لم تُترجم إلى استقرار سياسي فعلي، بل ظلت محكومة بإطار طائفي يقيد عمل المؤسسات ويجعل الولاءات الأولية تتقدم على الولاء الوطني. وقد أسهم النظام الطائفي التوافقي في إعادة إنتاج الانقسام بدل تجاوزه، حيث تحولت المشاركة السياسية إلى آلية لتفاسم النفوذ بين النخب الطائفية، لا إلى أداة لبناء دولة حديثة قائمة على المواطنة والكفاءة¹⁷.

وعلى خلاف تجارب دول استطاعت توظيف التنمية السياسية لتعزيز الاستقرار وبناء مؤسسات فاعلة، تعثرت التجربة اللبنانية بفعل ثوابت بنوية ومتغيرات سياسية متداخلة، من أبرزها ضعف الدولة المركزية، وازدواجية السلطة، وارتهاج القرار السياسي لتوازنات داخلية وخارجية، إضافة إلى غياب العدالة في توزيع الموارد وتفشي الفساد. كما أدت الأزمات الاقتصادية المتلاحقة والصراعات الإقليمية إلى تعميق هشاشة النظام، وتقويض الثقة بين المواطنين والدولة. ونتيجة لذلك، لم تتحول التنمية السياسية في لبنان إلى مسار إصلاحي مستدام، بل ظلت محكومة بالأزمات الدورية، ما جعل الاستقرار السياسي هشاً وقابلاً للاهتزاز مع كل أزمة داخلية أو إقليمية، وموجلاً قيام دولة قادرة على تحقيق الاندماج الوطني والتنمية الشاملة.

أولاً: نشأة النظام السياسي اللبناني وإطاره العام

نشأ النظام السياسي اللبناني في سياق تاريخي خاص ارتبط بفترة الانتداب الفرنسي (1920-1943)، حيث جرى تأسيس الدولة الحديثة على قاعدة بنوية اتسمت بالتعدد الطائفي والاجتماعي، في ظل غياب مشروع وطني جامع يتجاوز الانقسامات الأولية. وقد أسهمت سياسات الانتداب في ترسيخ البنية الطائفية للنظام السياسي من خلال اعتماد المحاصصة الطائفية في التمثيل السياسي والإداري، وتعزيز دور الزعامات التقليدية والطائفية على حساب بناء مؤسسات دولة حديثة قائمة على المواطنة والكفاءة. وبدلاً من العمل على صهر المكونات الاجتماعية المختلفة في إطار هوية وطنية جامعة، جرى تكريس الانتماءات الطائفية كوحدات سياسية أساسية في عملية الحكم.

ومع نيل الاستقلال، تركز هذا الواقع عبر "الميثاق الوطني" لعام 1943، الذي أسس لصيغة توافقية لتفاسم السلطة بين الطوائف الرئيسية، فتم توزيع المناصب السياسية العليا وفق انتماءات طائفية محددة. وعلى الرغم من أن هذه الصيغة ساهمت مرحلياً في تحقيق قدر من الاستقرار ومنع هيمنة طائفة واحدة على السلطة، إلا أنها أدت في المدى الطويل إلى إضعاف الدولة ومؤسساتها، حيث غلب الطابع الشكلي على عمل المؤسسات الدستورية، وتراجعت قدرتها على صياغة سياسات عامة وطنية مستقلة. كما تحول النظام السياسي إلى آلية لإدارة التوازنات الطائفية وإعادة إنتاج الانقسام، بدلاً من كونه إطاراً جامعاً لإدارة الاختلاف وتحقيق التنمية السياسية، الأمر الذي انعكس سلباً على فاعلية الدولة واستقرارها ومسار تطورها السياسي¹⁸.

ثانياً: الطائفية السياسية كعامل بنوي ثابت

تعدّ الطائفية السياسية أحد أبرز الثوابت البنوية التي يقوم عليها النظام السياسي اللبناني، إذ لا تقتصر على كونها ظاهرة اجتماعية أو تعبيراً عن التنوع الديني، بل تتحول إلى إطار حاكم للعملية السياسية وآلية دستورية لتنظيم وتقاسم السلطة والموارد. وقد جرى تكريس هذا النمط من خلال الأعراف الدستورية والميثاقية التي ربطت المواقع السياسية والإدارية بالانتماء الطائفي، ما جعل الطائفة وحدة أساسية في النظام السياسي، تتقدم على الفرد المواطن، وتتحكم في مسارات التمثيل والمشاركة وصنع القرار¹⁹.

وقد ترتب على هذا الواقع جملة من النتائج البنوية العميقة، أبرزها إضعاف مبدأ المواطنة لصالح الولاء الطائفي، حيث بات انتماء الفرد إلى طائفته هو المحدد الأساسي لحقوقه السياسية وفرصه في الوصول إلى السلطة والموارد. كما قيّد ذلك تطور المشاركة السياسية على أسس وطنية جامعة،

16 - ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان: دار مجدلاوي، 2004، ص 57.

17 - أحمد سرحال، النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية، دار الفكر العربي للدراسة، 1990، ص 23.

18 - أحمد سرحال، النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية، مرجع سابق.

19 - عائشة عباش، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي، مرجع سابق، ص 36.

إذ تحولت العملية السياسية إلى تنافس بين جماعات طائفية مغلقة، لا بين برامج سياسية أو رؤى تنموية مختلفة. إضافة إلى ذلك، أفرغت المؤسسات الدستورية من مضمونها كأدوات دولة محايدة، لتغدو ساحات تمثيل فئوي وتوازنات طائفية، تخضع لمنطق المحاصصة لا لمنطق الكفاءة وسيادة القانون.

وأدى هذا الثابت البنوي إلى تفويض أي محاولة لتحقيق تنمية سياسية حقيقية قائمة على بناء دولة المؤسسات، وتعزيز حكم القانون، وتكافؤ الفرص بين المواطنين. كما جعل الاستقرار السياسي هشاً ومرتهناً باستمرار التوازنات الطائفية الدقيقة، بحيث يتحول أي خلل في هذه التوازنات إلى أزمة سياسية أو أمنية، الأمر الذي يفسر الطابع الدوري للأزمات في لبنان، ويحدّ من قدرة النظام على إنتاج استقرار مستدام أو مسار إصلاح طويل الأمد²⁰.

ثالثاً: النظام التوافقي وحدود التنمية السياسية

اعتمد لبنان نموذج الديمقراطية التوافقية بوصفه آلية لإدارة التعددية الطائفية ومنع تغول فئة على أخرى، إلا أن هذا النموذج طُبق في سياق يفترق إلى الضوابط المؤسسية والقواعد الإجرائية الواضحة التي تضمن فعاليته واستدامته. وبدلاً من أن يشكل التوافق إطاراً مرحلياً لبناء الثقة والانتقال نحو دولة المواطنة، تحوّل إلى نمط دائم للحكم قائم على الإجماع القسري والمحاصصة، ما أدى إلى تعطيل آليات اتخاذ القرار، إذ أصبح أي طرف قادراً على شلّ العملية السياسية من خلال حق التعطيل أو الفيتو الطائفي²¹.

كما أسهم النظام التوافقي في إضعاف مبدأ المساءلة السياسية، حيث تذوب المسؤولية داخل حكومات ائتلافية موسعة تضم مختلف القوى، فلا تعود هناك معارضة واضحة ولا محاسبة فعلية على الأداء أو الفشل. ونتيجة لذلك، تعرّضت المؤسسات الدستورية لحالات شلل متكرر، سواء في تشكيل الحكومات أو انتخاب رئيس الجمهورية أو إقرار السياسات العامة، ما انعكس سلباً على فاعلية الدولة وقدرتها على الاستجابة للأزمات²².

وبدل أن تكون التنمية السياسية مدخلاً لتعزيز الاستقرار وبناء مؤسسات قادرة على إنتاج سياسات عامة فعالة ومستدامة، تحولت في الحالة اللبنانية إلى عملية شكلية تركز على الحفاظ على التوازنات الطائفية أكثر من تركيزها على الإصلاح المؤسسي. وقد تجسد ذلك في تكرار الأزمات الحكومية، وغياب الاستمرارية في الحكم، وتعطّل التخطيط طويل الأمد، الأمر الذي حدّ من قدرة النظام السياسي على تحقيق الاستقرار والتنمية، وجعل الأداء السياسي أسير تسويات ظرفية لا تعالج جذور الخلل البنوي.

رابعاً: النخب السياسية ودورها في إعاقة الاستقرار

تلعب النخب السياسية اللبنانية دوراً محورياً في تعثر مسار التنمية السياسية وإعاقة تحقيق الاستقرار، إذ ارتبطت مصالحها السياسية والاقتصادية ببقاء النظام الطائفي واستمرارية اختلالاته البنوية. فقد شكّلت هذه النخب، في معظمها، امتداداً للزعامة الطائفية التقليدية التي تستمد شرعيتها من الانتماء الطائفي لا من الأداء السياسي أو البرامج الإصلاحية، ما أدى إلى إعادة إنتاج الزعامة الطائفية جيلاً بعد جيل، وإغلاق المجال أمام نخب جديدة قائمة على الكفاءة والمساءلة²³.

كما اتسم سلوك النخب الحاكمة بمقاومة الإصلاحات المؤسسية التي تهدد مواقعها أو تمس قواعد تقاسم السلطة والموارد، سواء تعلق الأمر بإصلاح النظام الانتخابي، أو تعزيز استقلال القضاء، أو بناء إدارة عامة حديثة وفعالة. وغالباً ما جرى توظيف الخطاب الطائفي كأداة في الصراع السياسي، عبر إثارة المخاوف والهواجس الوجودية داخل كل طائفة، بهدف تعبئة الأنصار وحشد الولاءات، وتحويل الصراع من تنافس سياسي - اجتماعي إلى صراع هوياتي مغلق.

وأدى هذا النمط من السلوك إلى إفراغ التنمية السياسية من مضمونها الإصلاحي، وتحويلها إلى عملية إجرائية شكلية تُستخدم لإدارة الأزمات وتدويرها بدلاً من معالجتها جذرياً. وبدلاً من أن تسهم النخب السياسية في بناء دولة قادرة على تحقيق الاستقرار والتنمية، أسهمت ممارساتها في تكريس الانقسام، وتعميق فقدان الثقة بين المواطنين والدولة، وجعل الاستقرار السياسي رهينة مصالح فئوية ضيقة وتوازنات مؤقتة قابلة للانفجار في أي لحظة²⁴.

²⁰ - نزيه رعد، *النظام الدستوري والسياسي في لبنان*. بيروت، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2012، ص 23.

²¹ - المرجع السابق.

²² - Adam Hanieh, *Money, Markets, and Monarchies: The Gulf Cooperation Council and the Political Economy of the Contemporary Middle East*. Cambridge University Press, 2018.

²³ - Clingendael Institute. *Understanding Lebanon's Political Mobilization in a Sectarian Context*. Clingendael Report, 2025.

²⁴ - Clingendael Institute. *Understanding Lebanon's Political Mobilization in a Sectarian Context, Op.Cit.*

خامساً: ضعف المؤسسات السياسية وأزمة الحكم

تعاني المؤسسات السياسية في لبنان من ضعف بنيوي عميق يُعد أحد العوامل الأساسية في أزمة الحكم وعدم الاستقرار السياسي، إذ تفقّر هذه المؤسسات إلى الاستقلالية الفعلية في أداء وظائفها، نتيجة خضوعها لتوازنات طائفية وتدخلات سياسية مباشرة من قبل القوى النافذة. وقد انعكس ذلك بصورة خاصة على السلطتين التشريعية والقضائية، حيث أضعفت آليات الرقابة والمساءلة، وتراجع مبدأ الفصل بين السلطات، ما حدّ من قدرة المؤسسات على العمل بوصفها أطراً قانونية محايدة لتنظيم الصراع السياسي.

كما أسهم ضعف سيادة القانون ونفسي ظاهرة تسييس الإدارة العامة في تقويض فعالية الدولة، إذ جرى إخضاع التعيينات الإدارية لمنطق المحاصصة والولاء الطائفي بدلاً من معايير الكفاءة والاستحقاق. وأدى ذلك إلى تضخم جهاز إداري غير منتج، عاجز عن تنفيذ السياسات العامة أو الاستجابة للأزمات الاقتصادية والاجتماعية. وفي ظل هذا الواقع، فشلت المؤسسات في استيعاب الخلافات السياسية ضمن أطر دستورية وقانونية مستقرة، ما جعل الاستقرار السياسي هشاً وقابلاً للانهدام عند كل أزمة داخلية أو تدخل خارجي، وعزّز حالة عدم الثقة بين المواطنين والدولة، وعمّق أزمة الحكم في لبنان²⁵.

سادساً: العامل الخارجي وتأثيره على الاستقرار السياسي

يشكّل العامل الخارجي أحد أبرز المتغيرات المؤثرة في بنية النظام السياسي اللبناني ومسارات استقراره، نظراً للموقع الجيوسياسي للبنان وطبيعة تركيبته الطائفية المنفتحة على الامتدادات الإقليمية والدولية. فقد تداخلت العوامل الإقليمية والدولية بصورة مستمرة في صياغة التوازنات الداخلية، سواء عبر الدعم السياسي والمالي لقوى داخلية بعينها، أو من خلال التدخل المباشر في مسار الأزمات اللبنانية، ما جعل الساحة السياسية اللبنانية عرضة لتجاذبات خارجية تتجاوز قدرة الدولة على ضبطها²⁶.

وقد أسهم هذا التدخل في تعميق الانقسام الداخلي بين القوى السياسية، حيث ارتبطت بعض الأطراف بمحاور إقليمية ودولية متنافسة، الأمر الذي انعكس على وحدة القرار السياسي وأضعف مفهوم السيادة الوطنية. كما أدى ذلك إلى ربط الاستقرار السياسي بتوازنات خارجية متغيرة، بحيث يصبح أي تحول إقليمي أو دولي عاملاً مباشراً في تفجير الأزمات الداخلية أو احتوائها. ونتيجة لذلك، باتت التنمية السياسية في لبنان رهينة سياقات خارجية لا تتحكم بها الدولة، ما حدّ من قدرتها على بناء مسار إصلاحية مستقل ومستدام، ورسّخ هشاشة الاستقرار السياسي وارتدائه لعوامل خارجية متقلبة.

سابعاً: أزمة الشرعية ومآلات التنمية السياسية

نتيجة التفاعل المعقّد بين الثوابت البنوية للنظام السياسي اللبناني والمتغيرات السياسية الداخلية والخارجية، يعاني هذا النظام من أزمة شرعية متعددة الأبعاد تطل شرعية الأداء وشرعية المؤسسات وشرعية التمثيل. فعلى مستوى الأداء، أخفقت السلطة السياسية في الاستجابة لمطالب المواطنين الأساسية وفي إدارة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المترامية، ما أدى إلى تآكل الثقة بقدرة الدولة على القيام بوظائفها. أما على مستوى المؤسسات، فقد أسهم ضعفها البنوي وارتباطها بالتوازنات الطائفية في فقدانها المصدقية والاستقلالية، لتُنظر إليها بوصفها أدوات بيد النخب الحاكمة لا مؤسسات تمثل المصلحة العامة²⁷.

وفيما يتعلق بشرعية التمثيل، أدّى النظام الانتخابي الطائفي وإعادة إنتاج النخب ذاتها إلى اتساع الفجوة بين المجتمع والقوى السياسية، حيث لم يعد المواطنون يشعرون بأنهم ممثلون تمثيلاً حقيقياً داخل مؤسسات الحكم. وقد انعكست هذه الأزمة المركبة في تراجع الثقة الشعبية بالدولة، وتصاعد الاحتجاجات الاجتماعية، وتفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية، ما يؤكد فشل التنمية السياسية في لبنان في أداء دورها كمدخل لبناء الاستقرار السياسي. وبدلاً من أن تشكل التنمية السياسية مساراً إصلاحياً يعزز الشرعية ويعيد بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع، تحولت إلى عملية شكلية عاجزة عن احتواء الأزمات أو منع انهيار الثقة في النظام السياسي.

²⁵ -Timep, *Toward a Just and Equitable Political and Economic Reconstruction in Lebanon*, Tahrir Institute for Middle East Policy, 2025.

²⁶ -Omar El Deeb, "Entropic Spatial Auto-correlation of Voter Uncertainty and Voter Transitions in Parliamentary Elections." *arXiv*, 2023.

²⁷ -Omar El Deeb, "Entropic Spatial Auto-correlation of Voter Uncertainty and Voter Transitions in Parliamentary Elections, Op.Cit

الخاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن العلاقة بين التنمية السياسية واستقرار النظام السياسي في لبنان علاقة إشكالية ومعقدة، تحكمها تفاعلات بنيوية وسياسية متداخلة حالت دون تحول التنمية السياسية إلى مسار إصلاحي مستدام. فقد أظهرت الدراسة أن النظام السياسي اللبناني، القائم على الطائفية السياسية والديمقراطية التوافقية، نجح مرحلياً في إدارة التعددية، لكنه فشل على المدى الطويل في بناء دولة قوية قادرة على ترسيخ المواطنة، وتعزيز سيادة القانون، وتحقيق الاستقرار السياسي الحقيقي.

كما بينت الدراسة أن اختلالات بنيوية ثابتة، مثل الطائفية السياسية وضعف المؤسسات وتغلغل مصالح النخب الحاكمة، إلى جانب متغيرات داخلية وخارجية، أسهمت في إفراغ التنمية السياسية من مضمونها الإصلاحي، وتحويلها إلى آلية لإدارة الأزمات بدل معالجتها. وقد انعكس ذلك في أزمة شرعية شاملة طالت الأداء والمؤسسات والتمثيل السياسي، وأدت إلى تراجع الثقة الشعبية بالدولة، وتفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية، واستمرار حالة عدم الاستقرار.

وتؤكد نتائج الدراسة أن تحقيق الاستقرار السياسي في لبنان يظل رهين إحداث إصلاحات بنيوية عميقة تتجاوز منطق المحاصصة الطائفية، وتعيد الاعتبار للدولة كمؤسسة جامعة، قائمة على المواطنة والكفاءة والمساءلة. كما أن أي مسار جدي للتنمية السياسية لا بد أن ينطلق من إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس عقد اجتماعي جديد، يضمن المشاركة السياسية الفاعلة والعدالة في توزيع الموارد، ويحد من الارتهاق للعوامل الخارجية، بما يمكن لبنان من الانتقال من إدارة الأزمات إلى بناء استقرار سياسي وتنموي مستدام.

لائحة المصادر والمراجع

- العيسوي، إ. (2006، 20-21 مارس). نموذج التنمية المستقلة: البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة. مؤتمر مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية، المعهد العربي للتخطيط، بيروت.
- الحربي، ن. (2007). أزمة الشرعية في الجزائر 1962-2006. دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
- الخرجي، ث. ك. م. (2004). النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة. دار مجدلاوي.
- رعد، ن. (1999). النظام الدستوري والسياسي في لبنان. دار النهضة العربية.
- سرحال، أ. (1990). النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية. دار الفكر العربي للدراسة.
- ساحلي، م. (2010). أزمة الدولة والتنمية السياسية في الوطن العربي. دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- فتح الله، س. ح. (1999). التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج: دراسة مقارنة في أقطار مختلفة (ط 2). مركز دراسات الوحدة العربية.
- سالم، ع. ا. ع. ا. (2004، 24-29 نوفمبر). رؤية أكاديمية لمفهوم التنمية المستقلة وإمكانية تحقيقها في العالم العربي في ظل العولمة. المؤتمر العربي الخامس في الإدارة: الإبداع والتجديد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.
- عباش، ع. (2012). إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي. دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- عيسى، ن. (2016). اقتصاد لبنان السياسي وإعاقة التنمية: جدلية الخارج والطائفية السياسية والاقتصاد غير المنتج. مركز دراسات الوحدة العربية.
- وهيان، أ. (1985). التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية. دار النهضة العربية.
- جميلي، ب. (2010). الشباب والمشاركة السياسية في الجزائر (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري - قسنطينة.

Almond, G. A., & Verba, S. (1963). *The civic culture: Political attitudes and democracy in five nations*.

Princeton University Press.

Clingendael Institute. (2025). *Understanding Lebanon's political mobilization in a sectarian context*.

Clingendael Institute.

El Deeb, O. (2023). *Entropic spatial auto-correlation of voter uncertainty and voter transitions in parliamentary elections*. arXiv.

Hanieh, A. (2018). *Money, markets, and monarchies: The Gulf Cooperation Council and the political economy of the contemporary Middle East*. Cambridge University Press.

Tahrir Institute for Middle East Policy (TIMEP). (2025). *Toward a just and equitable political and economic reconstruction in Lebanon*. TIMEP.